

المقرب الأمريكي للهجرة بين مقتضيات الأمن الوطني ومتطلبات حقوق المهاجر وحرياته الأساسية

أ. د. مبروك غضبان، أستاذ التعليم العالي، جامعة باتنة 1

ghodbane2007@yahoo.com

د. نادية خلفه، أستاذة محاضرة (أ)، جامعة باتنة 1

nadia.khalifa7@gmail.com

ملخص:

يعتبر موضوع الهجرة من المواضيع القديمة ولكن المتجدد في آثاره والمتنوع في تناوله. فالهجرة تعود إلى قرون من الزمن، غير أنها ارتبطت حديثاً بالاستعمار، وتعاظمت بعد الحرب العالمية الثانية. هذا التعاطف، خاصة في ظل العولمة، أدى إلى بروز سياسات للهجرة مبنية على مقتربات مختلفة تختلف باختلاف كل بلد وظروفه وإمكاناته الاستيعابية. كل هذا أدى بالنتيجة إلى تنوع في المقتربات المتعاملة مع الهجرة والمتراوحة بين: المقرب الاندماجي، التفرقي، والتعددي، الوسطي (بين الاندماجي والتفرقي) ثم أُلما- بين ثقافي (التعايشي). في هذا المقال سيتم التطرق إلى مختلف المقتربات مع التركيز على المقرب الأمريكي للهجرة الذي يكيف عموماً بأنه مقرب الجامع (الوسطي) وهنا يثار التساؤل: إلى أي مدى يحقق هذا المقرب الأمن الوطني وفي نفس الوقت يعمل على تجسيد متطلبات الحقوق والحرريات للمهاجر وحمايتها؟

الكلمات المفتاحية: الهجرة، المقرب، مقتضيات الأمن الوطني، ومتطلبات الأمن الإنساني وحقوقه.

Abstract:

The subject of immigration is considered to be one of the old subjects, but a subject which is renewed in its impacts and diversity in its treatment. Immigration, as history tells us, goes back centuries, however, it witnessed more developments due to colonialism and the need of capitalism to human works. The waves of immigrants continued during and after ww2, but this time become an issue that needs more organization and rigidity which is related to each country's policy. All that led to developing a suitable approach for each and every country. Among these approaches: integration, segregation, multiculturalism, inter-culturalism, and the politics of in between, known as the American approach. This latter approach will be the focus of this study and through which an attempt is made to answer the main question of the paper: To what extent this approach achieves both national and human securities and guarantees the rights of the immigrant?

Key words: Immigration, Approaches, Conditions of national security, human rights requirements, human security.

مقدمة:

لقد ارتبطت الهجرة منذ القدم بالحاجيات البشرية من أمن وحقوق وشغل وظروف حياتية أفضل وحرية العبادة مما جعلها بحق هجرة إنسانية البعد ولكن الأمور تتغير بمرور الوقت وانتقلت الهجرة من هجرة شرعية لأسباب اقتصادية دينية أمنية واجتماعية إلى هجرة غير شرعية مرتبطة بالعنف وفقدان الأموات وصولاً إلى الإرهاب مما جعل الدول تطور سياسات تتعامل مع الهجرة عموماً والهجرة غير الشرعية خصيصاً. هذه السياسات يمكن عرضها من خلال المقترحات المختلفة حول الهجرة. فما هي تلك المقترحات وما مدى ارتباطها بمقتضيات الأمن الوطني والأمن الإنساني بأبعاده المختلفة وما دور المقاربات في تجسيد واحترام متطلبات حقوق الإنسان لاسيما الحق في مغادرة البلاد أثناء النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية والحق في العلاج ومراسم الشعائر عند التعرض للاضطهاد وعدم إجبار المهاجرين على العمل في الأعمال الحربية ضد بلدانهم وحظر الاتجار بالنساء والأطفال والحق في العيش الأفضل؟

هذه الأسئلة ستكون محور عرض ومناقشة وتحليل في مبحثين رئيسيين هما: المقترحات المختلفة للهجرة مع التركيز على المقترح الأمريكي وكيف ينظر الأمريكيون إلى الهجرة وما يريدونه من سياسات وقوانين إصلاحية للهجرة (المبحث الأول)، ودور المقترحات في تجسيد مقتضيات الأمن الوطني للدول المضيفة أو دول المقصد، وفي نفس الوقت تحقيق متطلبات الأمن الإنساني للمهاجرين وحقوقه وحرياته الأساسية وعلاقة كل ذلك بدول المنشأ (المبحث الثاني). فنحن، إذاً، أمام إشكالية مزدوجة من حيث تعارضها بخصوص ضمان الأمن الوطني في مواجهة الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة للمهاجرين وحقوقه وحرياته من جهة أولى، وإشكالية التكامل بين الأمن الوطني وأمن المهاجرين وحقوقه وحرياته من جهة ثانية.

المبحث الأول: المقترحات المختلفة للهجرة والمأمول منها

لقد تعددت المقترحات المتعلقة بالهجرة بتعدد السياسات واختلاف الظروف الزمكانية لدول المقصد مما يجعل التعميم أمراً غير سهل ومما يفتح المجال لاستعراض المقترحات المختلفة على ضوء السياقات السوسيو- تاريخية والاقتصادية والسياسية والأمنية لكل دولة. في هذا الإطار سيتم التطرق إلى المقترحات الأساسية مثل: المقترح الاندماجي (فرنسا)، المقترح التفرقي أو العنصري (ألمانيا)، المقترح التعددي الثقافي (بريطانيا)، المقترح الجمعي أو ألبا بين الاندماجي والتفرقي (أمريكا)، ثم المقترح ألبا بين ثقافي أو التعايشي (روسيا). لكن قبل ذلك فما هو المقترح وما هي خصائصه؟

مفهوم المقترح: يقصد بالمقترح "التصور" أو الزاوية التي ينظر من خلالها الباحث إلى موضوعه. والمقترح تتدخل فيه ذاتية الباحث وموضوعية الموضوع. هذا المقترح يقوم على الجمع بين البعد الحقوقي أساساً والبعد الأمني ثانياً لارتباط أحدهما بالآخر مع التركيز على البعد الحقوقي نظراً لأن الهجرة فعل إنساني أساساً وأسبابها إنسانية وغرضها خدمة الإنسان أو إنقاذه من الولايات المحيطة به أو حمايته من التهديدات وتحسين ظروفه الحياتية والمعيشية وضمان حقوقه وحرياته في مفهومها الواسع كما جاء في إعلانات الحقوق وفي الصكوك الدولية. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 يؤكد في المادة 13 على "حق البشر في الهجرة" وذلك تحت عنوان "حرية التنقل واختيار محل الإقامة"، وجاء في م 14 (1): "لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد". أما العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 فقد نص في المادة 12 منه على حق الفرد في "التمتع بحرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته" وكذا

"حرية الإنسان في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده" (م2/12) ولا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير التي ينص عليها القانون وتقتضيها حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الغير وحرّياتهم.

أولاً: المقترَب الاندماحي (Integration Approach)

هذا المقترَب تبنته فرنسا في تعاملها مع موضوع الهجرة وهو يعود إلى بدايات القرن العشرين عندما حاولت عبر سياساتها الاندماجية اذابة الهوية الجزائرية ضمن الهوية الكولونيالية. يقوم هذا المقترَب على "رفض المهاجرين" كهوية قائمة بذاتها مما يجب إدماجها داخل الهوية الفرنسية (الانسلاخ عن الهوية الأصلية والذوبان في الهوية الجديدة لغة ودينا وقيماً).

نظرياً، يبدو أن الاندماج الناجح معقول في دولة تريد أن تحافظ على ثقافتها المتجانسة وكذلك ناجحة للمهاجر الذي يريد أن ينصهر في المجتمع الجديد. ففي فرنسا، مثلاً، عضو المجتمع الوطني هو أي شخص له جنسية فرنسية ويتقاسم قيمها الثقافية من لغة وفن. والقانون الفرنسي حول الجنسية والمواطنة مبني على مبدأ "رابطة الإقليم" والذي يعني أن الشخص المولود في فرنسا يصبح مواطناً فرنسياً تلقائياً.

هذا النموذج يجعل صناعات السياسة والعلماء يركزون أكثر على الهجرة من خلال "عدسة الثقافة" كما يقول كوريرا وأقل على "الشبكات عبر الوطنية". أي أن التركيز هنا يكون على عمليات دمج المغتربين (مهاجرين كانوا أم لاجئين) في الدول المستقبلية (مايكل جونس- كيررا، فهم سياسة الهجرة: دروس من أمريكا، 2004).

رغم أن معظم الدول الغربية تخلت عن هذا النموذج أو المقترَب باعتباره غير فعال، فإن فرنسا تحاول جاهدة إتباعه وتطويره تفادياً للانتقادات التي تواجهه على غرار أنه نموذج ضد الإسلام وتطرفي ويعمل على إفراغ التوتر بين الفرنسيين الأصليين والمهاجرين المسلمين كما يقول كراسوفيسكيل (مقترَبات مختلفة لمشكل الهجرة في أوروبا، 2016).

إن المقترَب الاندماحي (أو الأثني كما يسمى أحياناً) هو مقترَب الاندماج الاجتماعي- الثقافي- السياسي- الاقتصادي وهو في الوقت الذي يؤدي إلى ذوبان المهاجر في المجتمع، يفترض فيه ألا يشكل أي تهديد للمجتمع لأنه يمنح للفرد بعضاً أو كثيراً من الحقوق مقابل الكثير جداً من الالتزامات والتنازلات. هنا فإن الهجرة لا تكون مثاراً للأمن أو التهديد بالأمن إلا إذا نظر إليها منذو البداية كمسألة أمنية أكثر منها مسألة إنسانية- اقتصادية. هذا هو حال المغتربين المغاربة وخاصة الجزائريين ومعهم الأفارقة السود في فرنسا. ففرنسا نجحت في إذابة الملايين من المهاجرين العرب والأمازيغ والسود في قيمها ولكن لم تنجح في منعهم من التمرد على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية مما حولهم إلى خطر محتمل على أمنها.

ثانياً، المقترَب التفريقي أو العنصري (Segregation Model)

بعكس المقترَب الإدماحي، فإن المقترَب التفريقي الذي تبنته ألمانيا نحو الهجرة يركز على أمرين أساسيين: 1- أن أساس المواطنة وبالتالي الجنسية، تمنح على أساس "رابطة الدم". بمعنى الشخص الذي يولد على الأرض الألمانية لا يصبح مواطناً كما هو الحال في فرنسا ويبقى مجرد مغترب بحقوق محدودة. رغم أن قانون الجنسية الألمانية عدل سنة 1999، فإنه لا يزال بعيداً عن معيار الأسس الحضارية (المدنية) وقريباً من الأسس العرقية. فقانون 1999 ينص "على أن الشخص المولود في ألمانيا يتحصل تلقائياً على الجنسية إذا كان

أحد والديه على الأقل أقام في ألمانيا ثمانية سنوات. إن هذا المقترَب أدى إلى التفريق بين السكان المهاجرين أصلاً والمواطنين الألمان مما يجعل من ألمانيا دولة لا تقر بأنها بلد الهجرة، بل بلد لجماعات الهجرة المتفرقة" كما يقول كراسوفسكيل. (A Country of Separate Immigrant Community)

عكس المقترَب الإدماجي، فإن هذا المقترَب لا يقوم على شعار "أدمج أو أطرِد" كما يرى اليمين المتطرف في فرنسا، وإنما يقوم على اعتبار أن العمالة والهجرة بصفة عامة هي مؤقتة وستنتهي الظاهرة بانتهاء الحاجة إليها كما يضيف كراسوفسكيل. أما بخصوص الأبعاد الحقوقية لهذا المقترَب فيبدو أنها ضعيفة بضعف الواجبات. كما أن هذا المقترَب يركز على الفوائد الاقتصادية من وراء توظيف العمالة الأجنبية من المهاجرين في وظائف يرفضها الألمان أو فيها نقص الكفاءات العالية. فالمهاجر يستطيع أن يسافر ذهاباً وإياباً إلى البلد الأصلي إلا أن الحنين إلى اللغة الأم للآباء تتراجع كثيراً وهذه أول خطوة في ضياع الهوية والولوع إلى الذوبان وهو ما يلاحظ على الأجيال الموالية للجيل الأول أو الثاني. فطبقاً لدراسة مسحية، فإن أقليات واسعة من أبناء المهاجرين تفضل لغة الإقامة على لغة الآباء. وهذه أول خطوة "للاندماج المرن والطوعي". هنا يتلاقى المقترَب التفريقي مع المقترَب التعددي الثقافي من حيث منح الحق للجماعات المهاجرة أن تعيش في دوائرها محافظة على موروثها الثقافي وملاحمها الوطنية وأعرافها وعلاقاتها العائلية. (Mandelbaum, 2014, p1).

ثالثاً: المقترَب التعددي الثقافي (Multiculturalist Approach)

تم تبني هذا المقترَب في بريطانيا أكثر منه في ألمانيا أو فرنسا. ينتقد المتطرفون هذا المقترَب على أسس عديدة منها:

1- أن المهاجرون لا يجدون غضاضة (حرج) في انعزالهم عن الجيران الأصليين والانطواء على أنفسهم وثقافتهم كما هو الحال بخصوص الصوماليين الموجودين في ولاية منيسوتا الأمريكية منذ 1995.

مع البلد المستقبل ولا يشاركون في الحياة السياسية (Do not Identify)

2- أن المهاجرين لا يتمثلون والاجتماعية، بل والدينية.

3- هناك نظرة دونية للمهاجر نحو قيم المجتمع وعزوف عن تعلم اللغة المحلية وتبني الأعراف المحلية والعادات، واستيعاب القيم المحلية (Mandelbaum, 2014, p1)، ص2.

رابعاً: المقترَب المابين ثقافي (Interculturalism Approach)

يقوم هذا المقترَب على التعايش ما بين الأديان والثقافات ومواطنة العديد من الأوطان والأقوام ضمن دولة واحدة. تأخذ بهذا المقترَب روسيا التي يعيش فيها أكثر من 20 قومية مختلفة في 21 جمهورية وأربعة مناطق مستقلة ذاتياً يشكل سبهم (حصّة) الهويات الإقليمية المختلفة أكثر من 52% من التراب الروسي والمتماشي مع مبدأ "المابين ثقافية" بدلاً من "التعددية الثقافية"، فالما- بين ثقافية تعني أن تتفاعل مختلف الثقافات فيما بينها وفي إطار سكان الدولة الواحدة، المدينة الواحدة، القرية الواحدة. وهنا ينتهي كراوزوفسكيل إلى القول "على أوروبا اليوم أن تشكل وتبني بيت واسع بغرف عديدة لثقافات متنوعة" (كراسوفسكيل، 2016 ص2). فأين تقع أمريكا من هذه المقترَبات؟

خامسا: المقترِب الجمعي أو المابيني (The Politics of In- Between)

ينطبق هذا المقترِب أكثر على الحالة الأمريكية. ولقد كتب كوريرا بهذا الصدد قائلا: "بينما تركز الاثنية السياسية على دمج المهاجرين في المجتمع، والسياسة غير- الوطنية تركز على استمرار العلاقات (علاقات المهاجر) مع البلد الأصلي، فإن مقترِب الما- بين يصف حالة الفك أو الفصل عن سياسة الدولة المرسل والمستقبل. فالشخصيات السياسية المرموقة ترى ترابط أو علاقة تبادل بين غياب التزام المهاجر الدائم (مثلا في السياسة الأمريكية) وافترض المشاركة المستمرة في بلد المهاجر الأصلي. غير أن هذا الحكم سابق لأوانه ولا توجد دراسات موضوعية ودقيقة تؤكد ذلك. كما أن الأمر قد يختلف من طبقة اجتماعية إلى أخرى ومن سياسة إلى أخرى. فالطبقة المثقفة قد لا تمنع في المشاركة السياسية والاستحقاقات المختلفة مقارنة بالطبقة العامة، كما أن السياسات المعتدلة قد تجذب أكثر المشاركة مقارنة بالسياسات المتصرفة بالتطرف وربما العنصرية. فالانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة لعام 2016 أثبتت المشاركة الواسعة للمهاجرين خاصة من الأصول الأسبانية والذين شعروا بتهديدات المرشح الجمهوري دونالد ترامب المتعلقة بطرد المهاجرين وليس فقط تشديد إجراءات الهجرة.

إن هذا المقترِب يلامس الانعزالية والانشطاريين البلد الأصلي وبلد الإقامة أكثر من الاندماج أو التفرقة أو حتى التعددية. في، هذا المقترِب الذي يشعر فيه الفرد بأنه متواجد ما بين البلد الأم وبلد الإقامة وعلى هامش كلا البلدين، يقترح كوريرا بأن التهميش سيكون سيد الموقف. فالتحقيق الكامل لدور المهاجر في الحياة السياسية سيأتي فقط مع تجنيس أولئك الذين سيصيرون مواطنين، وتسجيل أولئك الذين صاروا مواطنين، ومشاركة أولئك الذين سيسجلون. لكن رغم كل هذا، فإن الانتماءات التعددية للمهاجرين تنمحي كلية وغير أجيال" (مايكل جونز- كوريرا، 2004، ص5) أي أننا سنكون، في النهاية حسب هذا الرأي، نتجه إلى الاندماج.

إن المقترِب الإدماجي، في حين أنه يركز على بعد واحد للتغير الثقافي أي ما إذا كانت الجماعة المهاجرة تتحرك نحو العضوية في التيار العام ويركز أقل على إمكانية التعدد الجماعي أو ألتئامها، فإنه يقلل من أهمية الحدود الاجتماعية للجماعة والتي تعرقل التضمين في مجتمعات عالية اللامساواة وعنصرية عن وعي والتي تمسك فيه جماعة مهيمنة على السلطة لإبعاد أعضاء الأقلية من الساحات الهامة وهو ما يعبر عنه الواقع الأمريكي سواء في التفرقة السكانية (أحياء للأقليات مقابل أحياء للأغلبية) وخاصة في المدن الكبرى. فالمقترِب الإدماجي و/أو الاندماجي يرى التلاحم الاجتماعي كهدف ولكن بوسائل مختلفة.

في أمريكا نجد أن قانون المساواة والفعل الإيجابي في التوظيف، مثلا، يعبر عن الأثر المهم للسياسات على المهاجرين. فهذا القانون يوحي بأنه لا فرق بين الأمريكيين الأصليين (المقصود البيض طبعا وليس الهنود الحمر) والمهاجرين إلا في الكفاءة والمؤهلات والالتزام بالعمل وأخلاقياته كما عبر عنها بوضوح عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر في كتابه "الأخلاقيات البروتستانتية وروح الرأسمالية" لعام 1930. بمعنى أن فرص التوظيف متاحة على نحو متساو للجميع. ولكن كما يقول لوفين، فإن التفكير جديا حول الهجرة قد أصبح أكثر صعوبة في السنوات الأخيرة خاصة بالنسبة للهجرة غير الشرعية التي تجاوز رقمها الـ 11 مليون معظمهم من المكسيك، البلد المجاور لأمريكا، أين أصبحت الهجرة غير الشرعية مرادفة للأمن والإرهاب لكل من المحافظين والليبراليين.

لقد تحول الحوار بين المحافظين والليبراليين في السنوات الأخيرة بخصوص موضوع الهجرة إلى نقاش ليس حول تبني آراء مختلفة على نحو جدي والبحث عن أسس وسطية، ولكن انتقاد أي واحد عبر عن أي

اهتمام حول أي شكل أو أي مستوى في زيادة المهاجرين، بل وتلطّيح أي تمييز جوهري بين أشكال الهجرة (شرعي وغير شرعي، هجرة مبنية على أساس العمل أو على أساس العائلة، هجرة عالية المهارة أو أقل مهارة، اللاجئين أو المهاجرون) كما يؤكد ذلك الأستاذ يوفال لوفين (نحو سياسة هجرة محافظة، 2017، ص 3). لقد زاد النقاش حدة في الحملات الانتخابية الأخيرة للرئاسة ووصل إلى حد اتهام الجمهوريون للديمقراطيين بالتفريط في الأمن القومي الأمريكي من أجل كسب أصوات المهاجرين ووصل الأمر بالنسبة للديمقراطيين باتهام الجمهوريين بضرب القيم الإنسانية عامة والأمريكية على الخصوص من أجل حرمان المهاجرين من حقوقهم وحرّياتهم السياسية والتي يضمنها الدستور الأمريكي وقوانين حقوق الإنسان.

فالمناصرون لزيادة مستويات الهجرة على نحو مهم، حاولوا أن يتجمعوا معا في تحالف واسع بما فيه الكفاية وذلك حتى يتمكنوا من تجاوز اعتراضات المعارضين للهجرة بدلا من مجرد تكييفها. فهؤلاء يصفون الإصلاحات التي يقترحونها بكونها "شاملة" ولكن هي صفقة شاملة لتوسيع وعاء المهاجرين، ثم تسوية وضعيتهم كخطوة لتمكينهم من الجنسية لاحقا. في المقابل، هذا الاتجاه ربما وفر قليلا من المعالجة والحلول. لكن حسب الأستاذ لوفين، فإن أمريكا تتجه نحو تبني سياسة محافظة للهجرة قوامها الابتعاد عن الاندماج لصالح الرفض ثم الطرد لمن هو مقيم بصفة غير شرعية وكل هذا في إطار تدريجي ولكن مؤكد.

إن النموذج اللاندماجي يتركز على خمسة دعائم هي:

- 1- تقييد الهجرة غير الشرعية عبر مواصلة بعض التعديلات حول أولئك الموجودين في أمريكا.
- 2- تخفيض، على نحو مهم، مستويات الهجرة الشرعية في المستقبل وتغيير ميزانها في صالح المهاجرين الأكثر كفاءة أي الأخذ بما يسعى الهجرة الانتقائية وهي سياسة تأخذ بها جل المقترحات رغم منافاتها لحقوق الإنسان وقيامها على التمييز وليس مجرد التفضيل أو التمايز خاصة لمن هم مهددون بالموت.
- 3- التأكيد والإلحاح بأن المهاجرين يصبحون أمريكيين جدد وليس مجرد عمال مؤقتين كما هو عليه الأمر في المقترح التفريقي.
- 4- وضع الإدماج والتربية المدنية في الواجهة ومركز الاهتمام.
- 5- رفض سياسة "كل أولاشئ" التي تضر بالبلد والاعتراف بالحاجة للتسويات العملية (نحو سياسة هجرة محافظة، 2017، ص 4).

إلا أن السؤال المطروح يبقى هو: هل سياسة الهجرة في ظل عهد الرئيس ترامب تسير وفق هذا المخطط أم هي رفض المهاجرين وطردهم مع سبق الإصرار والترصد؟ هذا السؤال سيحيلنا إلى عرض وتحليل المبحث الثاني المتعلق بالمقتضيات الأمنية والمتطلبات الحقوقية للمهاجر.

المبحث الثاني، دور المقترحات في تجسيد مقتضيات الأمن الوطني للدول المضيفة وتحقيق متطلبات الأمن الإنساني للمهاجر وحقوقه وحرياته الأساسية.

لا شك أن هذا العنوان الفرعي يطرح لنا إشكالية التوفيق ما بين الأمن الوطني والأمن الإنساني (الفردية). فهل العلاقة بينهما علاقة تكامل أم تناقض؟ وإذا كانت كذلك، فلماذا كانت كذلك؟ وإذا كانت كذلك، فلماذا كانت كذلك؟ هذه التساؤلات وغيرها تجعلنا نتطرق إلى العلاقة بين المفاهيم الثلاثة الأساسية التي تتضمنها الورقة وهي: الهجرة، الأمن، وحقوق الإنسان وذلك في إشكاليات ثلاثة كذلك والمتمثلة في: الهجرة والأمن، الهجرة وحقوق الإنسان، والأمن وحقوق الإنسان.

إذ في ملتقى لطلبة الدراسات العليا من عدد من الجامعات الأوروبية والأمريكية المنعقد بجامعة لندن في جوان 2012 تم التطرق بالتفصيل إلى موضوع الهجرة وعلاقته بحقوق الإنسان والأمن في أوروبا. قدم السادة سيريل، مكارثي، وياتينا تقييمهم لأعمال الملتقى الذي جاء في 22 مداخلة وخلاصة التقييم أن مفاهيم "الهجرة"، "حقوق الإنسان"، و"الأمن" لا تبدو أنها مترابطة للوهلة الأولى ولكن بالتمعن والفحص العميق نجدها أكثر من مترابطة خاصة في ضوء خطابي حقوق الإنسان والأمن الهجرة اللذان يعملان كقوتان فاعلتان لتطوير سياسة أوروبية منسجمة حول الهجرة في القارة وذلك انطلاقاً من فرضيتين هما: أن حرية الحركة ضمن الاتحاد قد منحت لكل المواطنين وأصبحت رمزاً للنجاح وللحصانة الأوروبية، وأن تأمين الحدود الخارجية وزيادة الصعوبة في الحصول على اللجوء أو الإقامة في الدول الأعضاء بات تحد للفرضية الأولى نتيجة للمخاوف التي انتابت القارة والتهديدات الإرهابية التي أصابتها في العمق مراراً وخاصة في لندن ومديري وباريس وبرلين وكوبنهاغن وغيرها من عواصم الاتحاد (سيريل بيقلاندا وآخرون: الهجرة، حقوق الإنسان والأمن في أوروبا، 2012).

يبدو من خلال ما سبق أن ما يشغل أوروبا في القرن الـ 21 هو الإرهاب، الهجرة والأمن وعلاقة ذلك بحقوق الإنسان وخاصة بالنسبة للفرد الأوروبي لاسيما حقه في التنقل أو الإقامة أينما وحيثما يشاء. لكن إذا انتقلنا إلى الضفة الأخرى من الأطلسي ونعني أمريكا خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن موضوع الهجرة ورغم أنه يحتل مكانة هامة في الحملات الانتخابية الرئاسية منذ ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فلا يزال هذا الموضوع يشغل أقل بال الرأي العام وأكثر اهتمام صناعات السياسة.

ففي دراسة أنجزها رئيس تحرير معهد قالوب المشهور من طرف الدكتور فرانك نيويورك بعنوان "الرأي العام الأمريكي والهجرة"، أن 7% فقط من المستجوبين يعتبرون أن الهجرة مشكل أساسي يواجه أمريكا اليوم. بمعنى، أن المشاكل الأساسية هي: الاقتصاد، عدم الرضا على أداء الحكم، والعلاقات العنصرية ثم تأتي الهجرة. وفي شهر مارس 2015، قال 39% من الأمريكيين أن الهجرة تأتي في الرتبة التاسعة من مجموع 15 موضوع، وأن الرعاية الصحية والاقتصاد يأتيان في المقدمة بنسبة 54 و 53 على التوالي، وأن الجمهوريين هم أكثر حساسية للهجرة مما جعلهم يفرضون، وعبر حملاتهم الانتخابية للرئاسة، أجندتهم على الرأي العام وإقناعهم بأن الهجرة ليست فقط مشكل يواجه أمريكا وإنما أساس كل المشاكل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية. وهكذا رفعوا شعارات مناهضة للهجرة وخاصة الهجرة السرية (غير الشرعية) والمهاجرين من قبيل "الحد من الهجرة بغلق الحدود وبناء الجدران وربط الهجرة بالإرهاب والجريمة المنظمة، والدين والعنف اليومي. هكذا شعارات تم ليس فقط "أمننة موضوع الهجرة، بل وتجريد الهجرة من

البعد الانساني والحقوق". تحولت، هكذا الشعارات، إلى إجراءات وتدابير استعجالية بعد الانتخابات الرئاسية مباشرة تمثلت في "أوامر الحضر" التي أصدرها الرئيس المنتخب والمنتحي إلى الحزب الجمهوري السيد دونالد ترامب والمتعلقة "بمنع مواطني سبعة دول عربية وإسلامية من دخول التراب الأمريكي لمدة 90 يوما" حتى ولو كان هؤلاء يحملون البطاقة الخضراء التي تعتبر الخطوة الأولى للحصول على صفة "المواطنة". أما الإجراء الآخر فتمثل في الشروع في بناء الجدار على طول الحدود الأمريكية- المكسيكية وهو الجدار الذي دعا إليه زميله جورج بوش الابن في حملته الانتخابية للعهدة الثاني خلال فترة 2006-2008 ولكن فشل أمام المرشح الديمقراطي باراك اوباما. (فرانك نيوبورت، الرأي العام الأمريكي والهجرة، جويلية، 2015، ص2).

فجورج بوش الابن اقترح تعزيز وتقوية الجدار بين المكسيك وأمريكا ولكن الكونغرس رفض ذلك بحجة تكاليفه العالية وقدم اقتراح بتلطيف مشكل الهجرة في صيغة "الإصلاح الشامل لقانون الهجرة" رقم 1639 يوفر بدائل متاحة لتسوية المشكل وبالتالي يحق للمهاجرين "بأن يحلموا الحلم الأمريكي" كما يقول ريتشاردسون، حاكم ولاية نيومكسيكو في مقالته بعنوان: "التنوع والمنحة" (ريتشاردسون، التنوع والحنّة، 2007). إن الإدارات الأمريكية وخاصة بقيادة الجمهوريين نظروا إلى الهجرة كسبب للإرهاب والعنف والجريمة المنظمة ومرتبطة بالدين (خاصة الدين الإسلامي) مما جعلهم يعالجونها إما بواسطة القضاء أو التدابير التنفيذية وذلك في إهمال للتشريع كما جرى عليه الأمر في كثير من الدول الأوروبية والدول الأخرى. في هذا الصدد يؤكد الكاتب شين أن "المقترحات المتباعدة" لمعالجة الإرهاب في كل من أمريكا وأوروبا والتي تعود إلى الحقب الأربعة الماضية (1970-2010) توضح أن القارة الأوروبية وخاصة بريطانيا لجأت الى سن قوانين لمكافحة الإرهاب منذ 1970 ثم تلتها فرنسا في الثمانينيات من القرن الماضي. فكلتا المفاكين يعكسان الاتجاه الأوروبي لمكافحة الإرهاب عبر "التشريع وتقييد الحريات العامة" كما يؤكد ذلك لومباش في تقييمه (لومباش، الهجرة، الاندماج والأمن، 2008، ص3) لأحد فصول الكتاب المعنون ب"الهجرة، الاندماج، والأمن: مقارنة تصورية لأمريكا وأوروبا" لعام 2014.

ويضيف شين قائلا: "أنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تطورت السياسة الأمريكية عبر حوار بين الفرع التنفيذي والمحاكم مع المدخلات التشريعية الأدنى (القليلة). هذا ما جعل سياسات مكافحة الإرهاب تركز في أمريكا على المقترح "العسكري- الأمني" أكثر من المقترح "المرن" الذي تبنته أوروبا والقائم على: تبادل المعلومات، التعاون البوليسي والقضائي، اتخاذ التدابير المناسبة ضد التمويل الإرهابي، وتقديم المساعدة لدول العالم النامي. غير أنه وبعد تفجيرات مدريد ولندن انتقلت الدول الأوروبية إلى تبني المقترح العسكري (الصلب) والمفضل من قبل الادارة الأمريكية (مومباش، نفس المرجع، 2008، ص. 3).

إن المبالغة في أمننة الأمن وفي أمننة الهجرة ثم ربط ذلك بالدين وغياب ما يسميه سينيالي بالمدافعين عن الهجرة، لا سيما المنظمات غير الحكومية والمجموعات الخيرية والحركات المستقلة الأخرى والمهاجرين أنفسهم وكذا إشراك السلطة التشريعية بكفاية، قد ترتب عليه كما كتب ريتشارد فريمان، مجموعة من النتائج منها:

1- الإقصاء الأكبر والأوسع للمهاجرين، وخاصة غير الشرعيين.

2- مستويات أعلى للإنفاذ الداخلي.

3- نهاية أو تآكل حقوق المهاجرين.

4- زيادة لاثقة السلطات في جماعات الهجرة (مومباش، نفس المرجع، 2008، ص4).

هنا نسجل التدخل السريع والفوري " لحركة الحريات المدنية " الأمريكية ووقوفها مع المهاجرين في المطارات والتأسيس بجائهم واستنفار الرأي العام ووسائل العام المختلفة على انكار الاجراءات المتخذة ضد المهاجرين الذين كانوا في زيارة أهالهم ومطالبة إدارة ترامب بالسماح لهم بالدخول والالتحاق بعائلاتهم أو مناصب عملهم. لقد تكللت جهود هذه الحركة مع وسائل الاعلام بالتحرك الرسمي على يد القضاء الذي جمد الأمر الرئاسي في 2017/01/27. استؤنف الأمر من طرف الرئيس ترامب، وزارة الأمن الداخلي ووزارة الخارجية ضد المدعيان العامان لولايتي واشنطن ومينيسوتا أما محكمة الاستئناف الفيدرالية التاسعة بسان فرانسيسكو وأصدرت هذه الأخيرة حكمها في 2017/02/09 قضى باجماع ثلاثة قضاة برفض "ارجاع حضر السفر" الذي كانت ادارة ترامب تعول عليه. (لبنيكفاب، نيويورك تايمز، 2017/02/09، ص3).

إن هذا المثال يعبر عن عدة أمور اساسية منها: الأول أن هناك انتقال نوعي رهيب بخصوص النظرة الرسمية الأمريكية للهجرة والمهاجرين. هذا الانتقال يتمثل في اعتبارا للهجرة ليست فقط مسألة أمنية بل مسألة عقيدية وأيديولوجية مما أضفى عليها الطابع العنصري الذي يتنافى مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. فكيف نفسر الأمر التنفيذي الرئاسي والمتعلق ب"حضر المسلمين" من 7 دول عربية وإسلامية وهي: إيران، العراق، سوريا، الصومال، السودان، باكستان وأفغانستان من دخول الأراضي الأمريكية لمدة 90 يوما والبدء في طرد المهاجرين غير الشرعيين ثم البدء في بناء الجدار على طول الحدود الأمريكية -المكسيكية. بل كيف نفسر كتابات ترامب على تويتر وتصريحاته العنصرية في حق المهاجرين وهو يصرح أن إيقاف الهجرة والطردها إنما يصب في "مصلحة الأمن القومي"؟ الأمر الثاني يتعلق بحركة الفواعل المحلية في الدفاع عن حقوق المهاجرين كما رأينا في المجتمع المدني والقضاء. أما الأمر الثالث، فهو أن موضوع الهجرة وتعهيداته من الأهمية بمكان أن يترك فقط للسلطات التنفيذية والسياسيين والمتطرفين لكي يقرروا فيه وكأنه عبارة عن صفقات تجارية.

بمقارنة ما يحدث في أمريكا هذه الأيام من سجلات وما يتخذ من إجراءات مع ما يحدث في أوروبا، فإن ما يعتري المقترح الأوروبي للهجرة يكون أهون. فالمقترح الأوروبي حسب الكاتبة دابولونيا بات يعتريه ثلاثة مفارقات هي:

1- أن الأوروبيون عموما يريدون تخفيض الهجرة، رغم أن استمرار الهجرة هو الطريق الوحيد للبقاء على نظم الرفاهية الاجتماعية.

2- أن الأوروبيون سمحوا بإعادة وحدة العائلات من أجل ضمان الاستقرار بين المهاجرين وفي المقابل زيادة عدد المهاجرين.

3- أن الدول الأوروبية باتت أكثر اهتماما بعملية الهجرة وتداعياتها لاسيما فيما يتعلق بالسكن والتعليم والعمل والاندماج والتي تعتبر في مجملها أسباب للعنف والإرهاب. بهذه الكيفية أرادت الدول الأوروبية، وعلى عكس أمريكا، عدم الوقوع في فخ "أمن أكثر يخلق لأمن أكثر"، و"أمن أكثر يؤدي إلى حريات مدنية أقل"، وأن الزيادة في أمتنة الهجرة تحد من قدرات الأقليات في مواصلة الاندماج" كما تؤكد ذلك دابولونيا (لبنيكفاب، نيويورك تايمز، 2017/02/09، ص5).

إن المعالجة الأمنية للهجرة قد ثبتت فشلها نتيجة لعدة اعتبارات منها: التنامي غير المسبوق لأعداد المهاجرين واللاجئين الذين استقبلتهم الدول المضيفة لاسيما أوروبا وأمريكا حيث تجاوز 60 مليون شخص عام 2017، تفاقم الخطابات المعادية للمهاجرين خاصة "الاسلاموفوبيا" كتعبير عن تزايد درجة الكراهية ضد الإسلام والمسلمين مما استدعى عقد مؤتمر بباريس منتصف شهر ديسمبر 2014 تحت عنوان "الحلول الإنسانية لأزمة الهجرة واللجوء باروبا (حسن بويخيف، ""هل ينقلب الأوروبيون على حقوق الإنسان؟ 2015، ص2). كما أن الربط بين الإرهاب والهجرة والأمن فاقم المشكل أكثر وخاصة بتبني ساسة التوازن بين "الحرية والأمن" مفادها "قليلا من الحرية وكثيرا من الأمن". على ضوء هذا التوازن يعرض بيقو وهاوورث خطابين مهنيين متنافسين للأمن هما:

الخطاب الكلاسيكي الذي يركز على "التحديات الخارجية، والأفضلية للسرية، وعدم الثقة في الحلول العالمية" والخطاب المعاصر الذي ينظر إلى "كل التحديات على أنها خطيرة" على نحو محتمل خاصة التحديات التي تنشأ الهجرة أو النفوذ عبر الدولي. ويعتقد هذا الخطاب أنه، في العموم، "تتفوق الشبكات على الحدود في القرن الـ21". يخلص بيقو وهاوورث إلى أن الخطابين لا يعبران أهمية للحريات المدنية وحقوق الإنسان التي هي الجانب المكمل للأمن. بالنتيجة لا يوجد هناك خطاب مضاد للخطابين مما يجعل مجال الحقوق والحريات في معانات مستمرة وفي محنة (مومباش ودابولونيا، 2008، ص3).

إن فشل المعالجة الأمنية يتطلب بالتأكيد التقرب أكثر من المعالجة الحقوقية كما يؤكد ذلك الدكتور إدريس لكريني وذلك في شكل:

- 1- تشجيع الاستثمارات في الدول المصدرة للهجرة.
- 2- فتح مجال الحقوق والحريات أكثر ومنح الفرصة للشعبية بالمشاركة في رسم السياسات خاصة في العالم العربي الملئ بممارسات القمع والبطالة والعطالة.
- 3- تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي وملمس وليس مجرد أوهاام وسراب
- 4- القضاء على الفساد المستشري الذي تقوده الطبقة الغنية بمعوية أصحاب النفوذ وحماية الجهات الخارجية لها والمعبر عنه بالتحالف الثلاثي المتكون من: رأس المال الداخلي والدولي وعصب النظام.
- 5- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة النظر في خارطة تحمل الأعباء "كل حسب دخله وقدراته (لكريني، "دراسة الهجرة السرية في المتوسط"، اليوم الجديد، 2015، ص2).

إن النظرة الحقوقية للهجرة أكدت مرارا تقارير الأمم المتحدة لاسيما تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان لعام 2014 والذي جاء فيه أن 214 مليون شخص يعيش خارج بلده الأصلي وقد "نزع الكثيرون منهم لعدة أسباب يتسم فيها البحث عن حماية والبحث عن فرصة ترابطها معا ترابطا لا ينفصم" وأن بلدان كثيرة هي بلدان منشأ وبلدان عبور وبلدان مقصد في آن واحد مثل الجزائر التي يهرب منها الشباب الجزائري ويعبرها الأفارقة والسوريون ويقصدها كذلك الأفارقة والسوريون وغيرهم. وينبه التقرير إلى تعرض المهاجرين لأساليب الاستغلال في الأعمال القذرة والخطيرة والمهينة والماسة بكرامتهم. وفي حين أن الهجرة بالنسبة للبعض تجربة ايجابية وتمكينية، فإن كثيرين جدا من المهاجرين يضطرون إلى تكبد انتهاكات حقوق الإنسان والتمييز والاستغلال. وبهذا الخصوص صرحت المفوضة السامية لحقوق الإنسان السيدة نافي بيلاي "أن حماية المهاجرين

تشكل تحديا ملحا ومنتاميا في مجال حقوق الإنسان. والحكومات عليها التزامات بضمان ألا يكون العنف القائم على كره الأجانب والعنصرية وما يرتبط بذلك من تعصب ضد المهاجرين ومجتمعاتهم المحلية مكان في مجتمعاتها" (مكتب المفوض السامي، تقرير، 2013، ص1).

إن هذا التشخيص للوضع والاقتراح بأخذه بعين الاعتبار إنما يعبر على ما يواجهه ليس فقط المهاجر من متاعب وإنما كذلك ما يواجهه الدول بصفها دول منشأ أو عبوراً أو مقصد من التزامات وما يواجهه المجتمع الدولي من تحديات لا تقل حدة عن التحديات الأخرى في مجالات ذات الصلة بالإنسان كالبينة، الصحة والسلام والأمن الدوليين.

من أجل إتباع منهج قائم على حقوق الإنسان في التعامل مع مسألة الهجرة، فلا بد من أن يوضع المهاجر في صميم سياسات الهجرة للدولة المعنية أو ادارتها، وأن يولى اهتماما خاصا لوضع مجموعات المهاجرين المهمشة والمحرومة. هذا النهج سيكفل، كذلك، إدراج المهاجرين في خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة مثل تلك المتعلقة بتوفير السكن الحكومي أو الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة العنصرية وكره الأجانب كما تذهب إلى ذلك اتفاقيات منع التمييز العنصري. فالدول على الرغم من أن لها حق سيادي في تحديد شروط الدخول إلى أراضيها والبقاء فيها بموجب الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف كما هو الشأن، بخصوص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أو العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو "الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق كل العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم" لعام 1990، فإن عليها أيضا واجبات حماية هؤلاء المهاجرين من أي ممارسات ضارة أو تهديدات مفرضة. هذا ما أكدته آليات حقوق الإنسان ممثلة في المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين واللجنة المعنية بالعمال المهاجرين وحرصهما على "الالتزام باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الموجودين ضمن حدود الولاية القضائية لدول المقصد بغض النظر عن جنسية المهاجر وأصله وبغض النظر عن وضعه كمهاجر" (مكتب المفوض السامي، تقرير، 2013، ص3، شوهده التقرير يوم: 2017/02/70).

وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى أن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والمؤرخة في 18 ديسمبر 1990 والتي جاءت في 93 مادة، قد تضمنت مجموعة من الحقوق الأساسية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم دون تمييز لأي سبب من الأسباب الـ 14 الواردة تفصيلا في المادة 1 من الاتفاقية ومنها: الحق في الحياة (م3)، عدم التعرض إلى أي تعذيب أو عقاب، أو معاملة لا إنسانية سواء للعمال المهاجر أو أفراد أسرته (م10)، حق العامل أو أسرته في حرية الفكر والضمير والدين (م12)، والحق في اعتناق الآراء وحرية التعبير (م13)، ثم حقوق أخرى تتصل بكل ما يتعلق بالعمل النقابي والضمان الاجتماعي والتعليم واحترام ثقافة المهاجر، وإمكانية الحصول على السكن والصحة المجانية، ثم الحق في عدم الطرد التعسفي (م56). وقد وفرت الاتفاقية آليات المراقبة والتطبيق ممثلة في "اللجنة المعنية بحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم" وأقرت نظام التقارير التي تقدمها الدول إلى الأمين العام للأمم المتحدة (م72، 73). كل هذه الحقوق وآليات حمايتها توفر الأساس الحيوي لما يسمى بالأمن الإنساني للمهاجر والذي يقوم أي الأمن على ثلاثة دعائم هي: البقاء على الحياة، سبل العيش الكريمة، وحفظ الكرامة كما جاء في تقرير التنمية الإنسانية لعام 2010. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية، 2010، ص97). فنحن إذا ما م معادلة أمنية طرفاها الدولة والعمال المهاجر وأسرته. هذه المعادلة عبر عنها كريستو في كتابه "الهجرة الدولية: الانشغالات الأمنية ومعايير حقوق الإنسان، 2007". حاول كريستو أن يدرس الثنائية بين المصالح الشرعية للدولة لضمان

الأمن الوطني، والتزاماتها الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان للجميع بما في ذلك المهاجرين غير الشرعيين عن طريق التركيز على تبادل (تغير) العلاقة بين الهجرة والأمن من جهة، والدولة والفرد من جهة ثانية. يؤكد كريبو "ضرورة الاعتراف بأولوية الحقوق الأساسية على الاهتمامات الأمنية" (فرانيسيس كريبو، الهجرة الدولية، 2007، ص 1). وهوما توصل إليه حكم محكمة سان فرانسيسكو الاستئنافية، الدائرة التاسعة بمناسبة "أمر منع مواطني الدول السبعة من دخول أمريكا". فقد أعطيت الأولوية لحقوق الإنسان على الأمن من خلال الأسس التي أنبى عليها الحكم لاسيما في قولها:

1- هل للرئيس السلطة الدستورية والقانونية لإقصاء بعض الأصناف من الشعب من دخول الولايات المتحدة الأمريكية؟

2- أن مبادئ المساواة في الحماية والعدالة والإنصاف وكذا التعديل الأول المتعلق بحماية الحرية الدينية قد تم انتهاكها " (ليبتيك، نيويورك تايمز، 9 فبراير، 2017، ص 1).

إن الجانب الإنساني الحقوقي للهجرة عبر عنه الأستاذ مانديلوم بدقة عندما كتب قائلا: " إذا كانت الهجرة تحمل، مثل التدفقات عبر الحدودية للسلع والأموال، الفوائد الاقتصادية للدول المستقبلة، فإن الهجرة من جهتها تحمل معها ردود فعل عنيفة من قبل السكان والحكومات وهذا لا يجب أن يشكل مفاجأة لأن البشرية.

ليست فقط وببساطة جزء من اقتصاد الدولة، ولكن كذلك لبنات لبناء المجتمع ومشكلة لعرف ذلك المجتمع وقواعده وتقاليده ومؤسساته. فبينما تولد الاهتمامات الاقتصادية النزاع السياسي حول الهجرة وكذا حول التجارة والمال، فإن المقامة السياسية الصلبة لا تأتي من الشكاوى الاقتصادية ولكن من الخوف بأن التدفق الواسع للأجانب سيغير البنيان الاجتماعي على نحو غير مقبول. فالهجرة تستفز المعارضة الغاضبة عندما يشعر المواطنون الأصليون بأنهم في خطر من خسارة الأعباء الاجتماعية التي توفرها الدولة وكونها منقولة ضد إرادتهم إلى عالم جديد وغريب. هذا الأمر يحدث في ظفتي الأطلس لكن مع وجود فروق بين أوروبا وأمريكا سواءا في ردود الفعل العنيفة أحيانا ضد القادمون الجدد، أو سياسة الهجرة، والمستقبل الممكن للهجرة والمهاجرين (مانديلوم، 2014، ص 2).

أن الدراسات أثبتت أن المهاجرين لا يشكلون خطرا على اقتصاد دول المقصد ولا على ثقافتها وقيمها وتقاليدها. ففي دراسة لمعهد البحث الديني العام سنة 2015 بعنوان: كيف ينظر الأمريكيان للمهاجرين، وماذا يريدون من اصلاح قوانين الهجرة وما هو الأثر الثقافي للمهاجرين على المجتمع الأمريكي؟". أجريت الدراسة على 42 ألف عينة مزدوجة اللغة (انجليزية وأسبانية) بواسطة روبرت جونز وآخرين من معهد البحث الديني العام ثم دراسة على عينة من 3174 من طرف بيو وكلاهما في 2015 عن طريق الهاتف وكانت النتائج على النحو التالي (2015):

تزايد عدد المهاجرين الجدد	يقوي المجتمع الأمريكي 50%	يضعف المجتمع الأمريكي 34%
تزايد عدد المهاجرين الجدد حسب الدين	يقوي المجتمع الأمريكي 50%	يهدد المجتمع الأمريكي 34%
تزايد عدد المهاجرين الجدد حسب الانتماء السياسي	يقوي المجتمع 63% ديمقراطي	يهدد المجتمع 32% جمهوري
تزايد عدد المهاجرين الجدد حسب الولايات	يقوي المجتمع 50% معظم ولايات الضفتين الشرقية والغربية	يهدد الأعراف والتقاليد 34%
اصلاح قوانين الهجرة للمهاجرين غير الشرعيين حسب السن	السماح لهم لكي يصبحوا مواطنين 60%	السماح لهم ليصبحوا مقيمين دائمين 14%
اصلاح قوانين الهجرة حسب الانتماء الديني	السماح لهم لكي يصبحوا مواطنين 62%	السماح لهم لكي يصبحوا مقيمين دائمين 15%
اصلاح قانون الهجرة حسب الانتماء الحزبي والأيدولوجي	السماح للمهاجرين ليصبحوا مواطنين 72% ديمقراطيون	السماح للمهاجرين ليصبحوا مواطنين 52% جمهوريون
	السماح لهم بأن يصيروا مقيمين دائمين 14% ديمقراطيون	السماح لهم بأن يصبحوا مقيمين دائمين 14% جمهوريون
	تحديد المهاجرين غير الشرعيين وطردهم 11% ديمقراطيون	تحديد المهاجرين غير الشرعيين وطردهم 30% جمهوريين
أثر المهاجرين على المجتمع الأمريكي منظورا اليه ايجابيا أكثر منه سلبا حسب البالغين	أسوأ 37%	أفضل 45%
المهاجرون قوة أكثر منهم عبأ	كفوة 51%	كعبء 41%
رؤية المهاجرون الأوروبيون/الاسيويون وغيرهم بايجابية أكثر	أكثر ايجابية: الاسيويون 47% الأوروبيون 44%	أكثر سلبية: الاسيويون 11% الأوروبيون 9%
6 من 10 من الجمهوريين يرون أن أثر المهاجرين من أمريكا اللاتينية على و. م. ا	أكثر سلبية: 58% جمهوريون 23% ديمقراطيون	أكثر ايجابية: 13% جمهوريون 36% ديمقراطيون
نصف من الأمريكيان يقول ان المهاجرين في و. م. أ يجعلون الجريمة والاقتصاد أكثر سوءا	الاقتصاد 50% سيئ و28% أفضل و20% لا أثر	الجريمة 50% سيئ و7% أفضل و41% لا أثر
لماذا يأتي المهاجرون الى و. م. أ	الفرص الاقتصادية 74%	الهروب من الاضطهاد 10%
معظم الأمريكيان يقولون أن المهاجرين لا يندمجون	يتبنون العادات الأمريكية بنسبة 32% فقط مقابل 66% يتمسكون بطريقة حياتهم وعاداتهم	يحتاجون لتعلم اللغة من أجل النجاح 76%/لايتعلمون اللغة بسرعة كافية 59%

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن علاقة الهجرة بالأمن في الوم. أ علاقة أقل من المتوسط بمعنى أن الهجرة لا تشكل تهديد جدي لأمريكا سواء على مستوى الاقتصاد أو المستوى الثقافي أو العنف. كما يتضح أن الهجرة مرتبطة أكثر بالجانب الحقوقي وما يترتب عليه من دور المهاجرين في تقوية المجتمع الأمريكي والنظرة الى مساعدة المهاجرين ليصبحوا مواطنين أو مقيمين دائمين. أما بخصوص نظرة المهاجرين الى اصلاح قوانين

الهجرة، فاننا نلاحظ أن 28% يعتقد باعادة البناء الكلي لنظم الهجرة مقابل 54% ترى بادخال تغيير جذري و16% تغيير طفيف. هذه النسب يتشارك فيها كذلك المهاجرون أنفسهم.

الا أن الاستجواب أغفل مسألة صناع السياسة والخبراء حول نظرتهم الى المهاجرين وكيف يمكن الاستفادة منهم كقوة فاعلة في المجتمع. كما أن الاستجواب لم يتطرق الى العلاقة بين الارهاب والهجرة والدين.

خاتمة:

لعل المقترحات المختلفة للهجرة قدمت تصورات تحولت الى سياسات أكثر من تقديمها لمعالجة الهجرة من خلال أسبابها ومسبباتها ونتائجها مما يعني ضرورة البحث عن الطريق الثالث والمفقود كما يؤكد ذلك ديري بيقوا. هذا الطريق المفقود لن يكون سوى بتحرير موضوع الهجرة من الأيديولوجيا والدين والعنصرية وربطه أكثر بالمصالح المتبادلة بين المهاجرين ودول المقصد والمنشأ. فالهجرة ظاهرة تكاد طبيعية فلماذا معالجتها خارج حدودها.

أما فيما يتعلق بدور المقترحات في تجسيد مقتضيات الأمن الوطني وفي نفس الوقت تحقيق متطلبات امن الانساني وحقوقه للمهاجر، فانه يمكن التأكيد على ان المقترحات بحاله لا يمكن ان تضمن تحقيق المعادلة بين الأمن الوطني والأمن الانساني وحقوقه الا باشارك الفواعل المختلف والمهتمة بالهجرة وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الوطنية والدولية والقطاع الخاص وكذا مؤسسات الدولة المختلفة. فالمقترح الأمريكي يعاب عليه أنه فشل لأنه همش دور المشرع من جهة وتأثر بالخطاب المعاصر للأمن من جهة ثانية ثم بالغ في "أمننة موضوع الهجرة" من جهة ثالثة.

عليه يمكن اقتراح الآتي:

- 1- إرجاع موضوع الهجرة الى حالته الانسانية الطبيعية. تلك الحالة التي تفرضها الظروف المحيطة بالهجرة مثل: الكوارث الطبيعية، الحاجات الاقتصادية، الهروب من الاضطهاد الديني، الفرار من الحروب.
- 2- الفصل بين الهجرة والدين والأمن وعدم تحميل موضوع الهجرة أكثر مما يحتمل.
- 3- اعتبار الهجرة حق من الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات كما تنص على ذلك الاعلانات والمواثيق الدولية والقوانين الوطنية.
- 4- تحرير موضوع الهجرة من التسييس والأمننة والأدلجة المبالغ فيها وربطه بالحاجيات الاقتصادية والديموغرافية للدول المعنية. فلا توجد هناك هجرة من أجل القيام بالأعمال الارهابية او الهجرة من أجل الانخراط في الجماعات الاجرامية أو الهجرة من أجل القيام بعمليات التهريب او الاتجار بالبشر.
- 5- اشراك الرأي العام، من خلال وسائل الاتصال المختلفة والبحوث العلمية، في تقديم تصورات له موضوع الهجرة والحلول التي يراه دون الاقتصار على صناع السياسة والخبراء الأمنيين.
- 6- اعتبار الهجرة وسيلة للتواصل البشري واحداث التنوع الثقافي داخل بلدان الهجرة وجعل هذه الأخيرة أكثر ثراء خاصة اذا ما تم الاعتناء بجماعات الهجرة واشراكها في الترقية الثقافية والاجتماعية للمجتمع.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

01- حسن بويخيف، "هل ينقلب الأوروبيون على حقوق الإنسان في ملف الهجرة؟" شوهذ يوم 2015/21/21 على الموقع:

www. jadidpress. Com

02- الدكتور ادريس لكربي، "دراسة الهجرة السرية في المتوسط"، اليوم الجديد على الموقع. www. elyomnew. com/news/inside/2015/9/14

باللغة الأجنبية:

03 - Adam Liptak feb, New York Times, 02/02/2017; "Court Refuses to Reinstate Trvel Ban, Dealing Trump Another Legal Loss",P2. Available at: <http://www.nytimes.com/2017/02/09/us/politics/appeals-court-trump-travel-ban.html?ph&action=clik&pgtype=homepage>.

04 - Adam Liptak, The New York Times in "The Courts Arguments on Tramp's Travel Ban: What you Need to Know", Feb 9,2017,p1

05 - Aleksender Krasoveskil, Different Approaches to the Problem of Immigration in Europe, Economic Forum. Available at: www.forum-economic-znep.p2/25th-economic-forum-krimica-poland-2015/preview-debates-of-the-25-economic-forum/different-approaches-to-the-problem-of-immigration-in-europe/long?enwjajmtz-kuk.

06 - Ariane Chabel d'Appolona and Simon Reigh, "On The Increasing Complex Relationship Between Immigration Policy and (Inter)national Security". Available at: www.h-net.org/reviews/showreview.php?id=23095,p3.

07 - Bill Richardson,"Diversity and Adversity",Monday, Septmber17;2007. Available at: minorityrights-gzpblogspot.com/2007/09/American-dream-revised-more-inclusive.html,p2.

08 - Chebel d'Appolonia in Eric H. Lombach,Opcite,p5

09 - Eric H. Lombach, "Immigration, Integration, and Security: America and Europe in Comparative Perspective". Available at: www.h-net.org/reviews/shourev/php?id=23095,p3

10 - Frank Newport," American Public Opinion and Immigration." Available at: www.galop.com/opinion/policing.matters/184262/american-public-opinion-immigration.aspx?version=print.

11 - Krasoveskil A,"Different Approaches to the Problem of Immigration in Europe",Available at: Economic Forum.

12 - Francis Crepeau, International Migration: Security Concerns and Human Rights Standards (Sage Journals,2007).

13 - Michael Jones- Carrera, Understanding Immigrant Politics: Lessons from the US, Migration Information Source. Available at<http://www.migrationpolicy.org/article/understanding-immigrant-policies-lessons-from-us>.

14 - Michael Mandelbaum, »Differing Approaches to Immigration on Two Sides of the Atlantic", Search Form. Available at: www.sais-jhu.edu/.../differing-approaches-to-immigration-on-the-two-sides-.

- 15 - Robert P. Jones? Daniel Cox and others, Public Religion Research Institute (2015) and Pew Hispanic. org/2015/09/28/chapter4.
- 16 - Siril Berglund, Helen McCarther, Agata Patyna, "Introduction: "Migration, Human Rights, and Security in Europe", June 2012. Available at: <http://www.geog.ucl.ac.uk/research-centers/migration-research-unit/pdfs/Student-Conference-proceedings-2012.pdf>
- 17 - Michael Mandelbaum, "Deferring Approaches to Immigration on Two Sides of the Atlantic", April, 24, 2014.
- 18 - Michael Mandelbaum, "Deferring Approaches to Immigration on Two Sides of the Atlantic", April, 24, 2014.
- 19 - Yuval Levin, "Toward a Conservative Immigration Policy", The Washington Post, Symposium: Citizen, Community, and Welcoming the Stranger", (Winter, 2017). Available at: www.kirkcenter.org/index.php/bookman/article/towards-a-conservative-immigration-policy/p1.